المعلّمون، وكتب التعليم، والمناهج

التعليم الابتدائي كما هو

بقلم فؤاد افرام البستاني
استاذ الآداب العربية في جامعة القديس يوسف وفي داري المعلّمين والمعلّمات

ان يكن من الحقّ أن درجة المدنيّة في بلدٍ ما تُقاس بنسبة عدد المعلّمين في هذا البلد ، فليسعد لبنان باحتلاله المحلّ العالي الى جنب الشعوب الرفيعة التمدّن .

فان مدارسه الابتدائية ، من رسمية وخاصّة ، تنشر التعليم على ١٣٥,١٧٥ تلميذاً اي ما يعادل ١٧,١٪ من مجموع سكّانه - وهي نسبة خطيرة جدّاً اذا ما قارنّاها بما في الاقطار المجاورة من الشرق الادنى . وهذا جبل الدروز ، المتعطّش اليوم الى العلم ، يظهر في المكان الثاني بنسبة ٨,٨٧٪ من مجموع سكّانه . اما سورية فلا تعدّ في التعليم الابتدائي الّا ٤,٤٨٪ . وتأتي بعدها بلاد العلويين بنسبة ٣,٣٦٪ ، واخيراً مصر بنسبة ٠,٥٤٪ اي ما يعادل ٣٢ مرةً اقلّ من لبنان .

بيد ان هذا التعليم المنشور عندنا بلا قيد ولا حصر في مختلف درجات المجتمع ، هل يحتوي الضمانة الكافية للتهذيب الوطني الاخلاقي ؟ هل يظهر عنصراً صالحاً للمدنية الحقّ ؟ هل يقوم ، اخيراً ، بالتربية الوطنية ؟ هو ما أحاول الجواب عنه ، عارضاً ، على اسلوب موضوعي بحت وبشيء من الصراحة المؤلمة ، نتائج تحقيق دقيق قمت به في المدارس وكتبها ومناهجها ، دون ان آمر بتديريها واساتذتها ممن قد يهمّهم تجميل الحقيقة وتحسين الواقع .

◻

لقد وقفنا ، اول من أمس ، على رغبات مديري التعليم ، وآمال من يحتّرون

به . فلنقف اليوم على سير هذا التعليم ، مجتهدين بقدره كما هو ، لا كما يشاء ان يكون ، ولا كما يشاؤون ان يظهروه لنا .

واني لأعتذر مقدماً ، إنْ يبدُ لكم هذا المشهد على شيء من الدُكنة . فاني لم ابالغ في الالوان ، كما اني لم احاول التخفيف منها . ذلك ان المشكل الذي يهمنا اليوم اوفر خطورة ، والجرح الذي يكلم لبنان اعمق غوراً ، من ان نرضى بعد باحتمال المسكنات والحلول الموقتة . لتكن لنا الجرأة على مواجهة الداء لنتمكن ، مخلصين ، من التفكير بالدواء الشافي .

◘

لندع جانباً مدارس الاطفال ، تلك « الكتاتيب » القائمة في زوايا الجوامع ودور الكنائس ، او المستظلة بظلّ الخرّوبة الهرمة والسنديانة الشامخة . ولنهمل كذلك المعاهد الثنويّة ، وشبه الثنويّة ، وبعضها لا همّ له الّا حشو ذاكرات الطلّاب طولَ السنة ، والتدخلات والتوصيات زمنَ الامتحان ، ليولّد نهائياً « رؤوساً ملأى » اخرجها « العلم » عن مستواها الاجتماعي الطبيعي .

ولننظر الى المدارس الابتدائية وحدها ، فنجد فيها ١٣٥,١٧٥ تلميذاً بأهلون ١٣٥٦ مدرسة منها ١٩٢ رسمية . وليس في الكثير من هذه المدارس الّا معلّم واحد يدرّس جميع المواد ، ويراقب التلاميذ من الساعة الثامنة صباحاً الى الرابعة او الخامسة مساء .

واذا استثنينا اكثرية المعلّمين الرسميّين الخارجين من دار المعلّمين ، لا نكاد نجد في معلمي المدارس الابتدائية من تخرّج التخرّج المؤهّل للتعليم . لقد أقاموا أنفسهم معلّمين عندما اخفقوا في السعي لمهنة اوفر عائدة ولا يندر ان نرى مدرسة تُقفل ابوابها لأن المعلّم وُفّق الى مركز في الجاندرمة ، او نجح في امتحان خفراء الجمارك . كما انه لا يندر كذلك ان نسمع بفتح مدرسة جديدة لا غاية لها الّا توفير بُلغة ضئيلة لشابّ عاطل عن العمل عجز عن كسب معاشه من مهنة اخرى ، على ما هو عليه من ادّعاء العلم . لا ابالغ ولا اخترع . انما اجمع حوادث واقعية ، عالماً ومعلناً ان كل مدارسنا الخاصّة لم تبلغ هذا الدرك .

على انه ، وان تكن اهليّة المعلّمين التربوية — او عدم اهليّتهم — على

شيء من التفاوت ، فان مظاهر الشقاء في حياتهم الى تماثل تامّ . من مرشح البكالوريا التاعس ، الذي رسب في امتحان تشرين ففزع الى مدرسة في بلاد الشوف يعلّم فيها بعشرين ليرة لبنانية في الشهر ، لا يُضاف اليها أكل او شرب او منام ، فيحتال على المعيشة كما يحتال على التدريس وعلى الدرس، منتظراً بفروغ صبر دورة حزيران المقبل ؛ الى معلّم القرية الهرم الذي شاخ في مدرسته منذ اربعين سنة يعلّم الموادّ نفسها متخبّط في الصعوبات نفسها ، من غير ان يرى معارفه تزداد فكرةً واحدة ، ولا راتبه قرشاً فرداً . من ذاك الشاب اللاجئ الى التعليم الى هذا المعلم الشيخ تتحقق وجود كثير من هؤلاء الناس الذين نعتهم بمؤدّبي الناشئة في بلادنا . ثم ان هذا المعلّم المسكين ليعدّ نفسه سعيداً اذا توفّق الى ان يضيف على العشر او الخمس عشرة ليرة لبنانية التي ينقده اياها رئيسه الديني — بالاسم على الأقل — شيئاً من المقبوضات العينيّة كالبيض ، واللبن ، والسمن ، والزيت وما شاكل ، يهديها اليه اقلّ تلامذته فقراً . وقد يصل هكذا الى ختام سنته المدرسيّة ، متكلاً في المعيشة مدة شهري العطلة على الهواء الطلق والماء الصافي ، وعلى ما يغذيه من الأمل — أمل عجيب عنيد لا يتحقّق ولا يملّ — بالسنة الجديدة .

أنستغرب بعد هذا ، وقد رأينا المعلّم يتخبّط في هذه الصعوبات ، أن يكون آخر ما يهمّه العمل على تهذيب تلاميذه التهذيب العقلي ، وأن يكون وراء هذا الآخر ، اذا صحّ التعبير ، السعي في تربيتهم الوطنية والاخلاقية ؟

بيد انا يجب ان نستثني بعض المدارس الخاصّة في الاوساط المهمّة من التي يديرها المرسلون ، او تمدّها بالمساعدة بعض الجمعيات الخيريّة . ولكنها لا تخلو من النقد . وان يكن التعليم فيها افضل منه في المدارس السابقة ، فان التنشئة المدنية والتربية الوطنيّة على نقص واهٍ ، ولا سيما في مدارس البنات منها . ولا تخلو كلها من مساوئ واضحة إمّا بتعصبها الطائفي الضيّق ، وإمّا بخلوّها التام من العاطفة الوطنيّة . على اني سأعود الى هذه النقطة في الكلام عن الكتب التدريسيّة .

واذا استثنينا هذه المدارس ، وضح أنّ نسل المعلّمين ، في هذه الاحوال

المادية والاخلاقية ، عرضة للاضمحلال والفناء في مدارس لبنان الخاصة .

وهل في ذلك ما يؤسف له ؟

وممن يجب ان نستعيض عنهم ؟

وهل في مجموع المعلمين الرسميين من يصلح لسدّ هذه الثلم ؟ فيضطلع بهذا الواجب الاساسي في انهاض بلادنا ؟

وهل اخرجت دار المعلمين اللبنانية ، المؤسسة منذ ثماني سنوات ، رجالاً جديرين بتوجيه ناشئتنا جهة الوطنية الحقّ ؟

ليس من شكّ في ان معارف المعلّم الرسمي على ازدياد منذ ان وُجدت دار المعلّمين،وان طريقته العملية واسلوبه التعليمي على تقدّم،وأن حالة الصف الاجمالية أفضل مما سبق . ولكن ما القول في ضميره المسلكي ؟ في تعلّقه بالعمل ؟ في حبه لهذه الاسرة الكبيرة اي المدرسة ؟ في تجرّده للخير العام ؟ في رغبته الدائبة ، لا في خدمة وظيفته ومستقبله ، لا في خدمة الوزير والوزارة والدولة ، بل في خدمة الناشئة ، في خدمة الأمة ، في خدمة لبنان ؟

وماذا يمكن ان يقوم به افضل المديرين واخلصهم رغبة ، اذا ما وُجد في مدرسة رسمية مع معاونين لا يعرفهم ، ولم يكن له كلمة في اختيارهم ، ثم هم ، فوق ذلك ، عرضة لنقل لا سند له احياناً ، يصدر فجأة حتى في بحر السنة المدرسية ؟

وقد اطلعني بالأمس مدير احدى المدارس الرسمية الكبرى ، على مذكرة كتبها سنة ١٩٣٦ الى اساتذته يحضّهم فيها على تعزيز الروح اللبنانية في تعليمهم . أوَ أدلّ من هذه المذكرة على نقص الروح الوطنية في تلك المدرسة ؟ ومتى عهد الناس الاعضاء السليمة بحاجة الى معالجة ؟ ثم انّ هذا المدير نفسه طلب من رؤسائه ، في السنة ١٩٣٧ ، علماً لبنانياً ليرفعه ، كل صباح ، امام التلامذة مجتمعين فيمرّنهم على تحيته بانشاد النشيد اللبناني. وقد لا يستغرب احد اذا قلت انه لا يزال في انتظار العلم ليمرّن تلامذته اللبنانيين على اداء هذا الواجب الوطني .

قيل : لا أمة بلا روح ، ولا روح بلا تربية وطنية . أوَ نجدها هذه الروح

الوطنية في خريجي دار المعلمين ؟ أو يُقرّنا الضمير المسلكي على الجواب بالايجاب دون احتياط ولا تحفظ ؟

اقول هذا مفكرًا بذاك المعلم ، الذي لا غبار على معارفه وسلوكه ، الّا انه يبذل الرخيص والغالي في سبيل نشر الدعوة لحزبه القومي السوري . وذاك الآخر الذي لا يرضى ، في تدريسه للتاريخ ، الّا كتاباً لم يرَ مؤلفه ما يقوله عن الامير بشير الكبير الّا هذه الكلمة : « وفي عهد احمد باشا الجزّار كان في لبنان الامير بشير الثاني المعروف بالمالطي . » (انتهى) .

ولمَ لا يُهمل واجبه في تدريس التاريخ اللبناني ، وقد يرى ما يسنده في كتاب مدرسي شبه رسمي لا يتردّد في حذف لبنان من خريطة الشرق الادنى ، فيُلحقنا ، بجرّة قلم ، بالجزيرة العربية ؟

◻

كما يكون المعلم ، يكون كتاب التدريس .

لقد تصفّحت ستة وخمسين من هذه الكتب التدريسيّة بالعربية والفرنسوية ، تمثل تقريباً كل ما يتناوله ابناء لبنان من غذاء تعليمي ، فيتمثلون صالحه ، او يُستون بخبيثه . وهي تنقسم كما يلي :

١٢ من كتب النحو والصرف وتمارينهما ، ٦ كتب في دروس الاشياء ، ٥ في الحساب ، ١٨ من كتب القراءة ، ٨ في التاريخ ، ٧ في الجغرافية .

ولنقل كلمة عن الكتب الفرنسوية فنُكفى مؤونة الرجوع اليها . ونحن لا يهمنا فيها كتب الحساب ، ولا كتب النحو . انما نقف لدى كتب القراءة من تلك النصوص المختارة ، ولا سيّما كتب دروس الاشياء . وفي كلّها نقص ظاهر من حيث الموافقة للبيئة . قد تكون هذه الكتب ممتازة بالنسبة الى المدارس الفرنسوية ، ولكنها بالنظر الى مدارسنا نرى فيها نقصاً ظاهرًا في اختيار الامثلة ، وفي وصف المناظر والمناطق المجهولة في بلادنا ، وكذلك في اسلوب الاتجاه نحو صغارنا ، وخطابهم على قدر عقولهم ، وبالتالي فهي لا توافق بيئتنا العقلية ، ولا محيطنا الاجتماعي . ولنزد ، رغبةً في تقرير الحقيقة كاملةً ، ان الكتب الفرنسوية الموضوعة في بلادنا ، وفقاً لمطلوب مدارسنا على زعم اصحابها ،

لا تظهر اكثر موافقة من الاولى .

اما كتب التاريخ والجغرافية فلا ننتقد فيها عدم الموافقة . انما ننتقد روح الاستئثار . وها ان بعض المدارس الخاصة لا تزال تحصر هذا التعليم بتاريخ فرنسة وجغرافيتها ، على رغم ما ينصّ عليه المنهاج الرسمي . اننا لا نرى بأساً في ان يتعوّد شبّاننا وفتياتنا الاشادة بفضائل القديس لويس ، وبطولة جان دارك ، وعظمة نابوليون ، او الاعجاب بجمال الثوج ، وجلال الألپ ، وعذوبة الشاطئ اللازوردي ، لاننا لا نرى في ذلك الّا مزيداً من الثقافة والذوق جديراً بكل تقدير . ولكننا نرى جديراً بالتقدير كذلك ان يُضاف الى هذا ، في تعليم ابناء لبنان ، معرفة مآثر فخر الدين الثاني وبشير الكبير ، وتذوّق جمال الآثار اللبنانية وجلالها من الأرز الى بعلبك . ولا نظنّ ان الامرين يتنافران ، ولا نرى الثقافة العامة الّا رابحة مستفيدة من هذا الجمع .

اما ان يظلّ صغار اللبنانيين يردّدون : « كان جدودنا الغاليون من ذوي العيون الزرق والشوارب الشُقر » ، متصوّرين اولئك الجدود يحيطون بثرنسجيتوركس في ثورته على الظلم والظالمين ، فهو أمر لا يقلّ غرابة وإضحاكاً عن ان تصوّر اصغارنا انفسهم أنّ جدودهم كانوا يقودون خيولهم وراء طارق بن زياد في سهول الأندلس ، او انهم كانوا يترنّحون على ظهور الفيلة حول هنيبعل قاطعاً جبال الألپ ، او أنهم كانوا يسيرون وراء الملك دكران على جبل أراراط !

تعدّد في الطوائف ، تعدّد في النزعات ، تعدّد في التواريخ .

واذا أمامنا لبنان الماروني متكتلاً في جبله الجليل يدافع عن مدخله بكل ما أوتيه من القوة والعزم ، ولبنان العربي يذيب شخصيته في نقطة ضائعة من الجزيرة الهائلة ، ولبنان الفنيقي يتغنّى باكتشافه الابجدية ووضعه أسس المدنية القديمة ، ولبنان - المأوى تلجأ اليه الاقليات جميعها فلا تتنازل عن امتيازاتها الخاصة مدعيةً كلُّ حديثة منها حقوق اقدم سكّانه واهليه . ولبنان - المختبر تتنافس فيه البعثات والارساليات الدينيّة والعلمانيّة ، مولّدةً لبناناً فرنسياً او انكلوسكونياً او اميركياً ، او ايطالياً ، بل لبناناً روسياً ، او يونانياً ، او دانمركياً .

أوَ لا يكفي كلّ هذا لتعزيز الخطوط الانفصالية في هذه الفسيفساء الحافلة

بختلف العناصر والطوائف والمذاهب ، التي استعانت بالظروف المؤلمة ، لسوء الحظ ، فتحولت عقيدة مقدسة وثبتت في اساس دستورنا السياسي التاعس !

أوَلا يكفي كلّ هذا لتغذية تلك المناقشات التافهة الوخيمة في أصول اللبنانيين وصفة لبنانهم ؟ أفنيقيّ هو ؟ ام عربيّ ؟ ألاتينيّ ام مارونيّ ؟ ام سنيّ ام شيعيّ ام درزيّ ام ارمنيّ ؟ كلها فرضيات ونظريات نراها تنتقل من بيئة الى بيئة يُناقش فيها ويُدافع عن كلّ منها ، لسوء حظ اللبنانيين. ولكلّ منها الدعاة والمتحزّبون ، وكل حزب بما لديهم فرحون. ألا فكرةً واحدة قد تكون هي الصحيحة وحدها ، وهي ان لبنان لبنانيّ ، وان امة تريد ان تعيش في وجه الشمس لا حاجة بها الى استعارة ثوب غيرها .

لقد قلت ، واكرّر القول ، اني لا اخترع شيئاً في كلّ هذا. بل أحقّق ما تنشره كتبنا التدريسيّة من روح فاسد. تلك الكتب السخيفة المخجلة ، المفتقرة الى الاخلاص والامانة ، الراشحة بالتعصب الذميم الضيّق ، والمطلّة بالدعاوات الطائشة. كأنها كتب طائفيّة في حين ان لبنان بحاجة الى كتاب وطني .

□

بيد ان الروح الوطنيّة الفسيحة المرمى ، اللطيفة المدخل ، لا تكفي وحدها في وضع الكتاب المدرسي . لا بدّ من ان يعاونها الفنّ التأليفي ، والاسلوب التعليمي ، والاهتمام بالاخلاقيات . فما القول اذًا في بعض كتبنا المدرسية ، من التي لا تصلح للتدريس مع انه لا غبار على نزعتها الوطنية . ذلك انّ مؤلّفيها ، وقد شاؤوا تنويع المنتخبات الشعرية ، شحنوها بمقاطع من الغزل الفاحش ؛ او أنهم اكثروا من حكايات اللصوص و« الشطّار » من اولئك الذين يحتالون على الناس ، فيفسدون الامانة ويسلبون الحقوق ، ويتسلّلون اخيرًا من كل تبعة او عقاب ، واذا بهم مثال الدهاء و« الشطارة » . وما القول في كتاب اراد صاحبه ألا يمسّ فيه ديانةً ما ، فتوصّل الى ان يمسّ الديانات جميعاً بتجنّبه كل ما يشتمّ منه العناية بالاخلاقيّات والواجبات الدينيّة . وقد يكون النقص ناتجاً من سوء التأليف ، كما في كتاب متعدّد الاجزاء ، مفروض التدرّج ، وفيه يظهر الجزء الثالث اسهل من الثاني بكثير . واني لا ازال اذكر مجموعة أخرى شاء مؤلّفها

ان يجدّد فيها بان يجعلها عصرية مشوّقة فما كان منه الآن أهمل دون تمييز كل تراثنا الادبي القديم ، مستعيضاً عنه ، في تنشئة ذوق التلاميذ ببعض مولدات المعاصرين من تلك التي اقلّ ما يقال فيها أن النقد لا يزال حائراً في الحكم عليها. أوَ يمكن ان نتصوّر كتاباً يؤلّف لتثقيف صغار الفرنسويين ، فيطرح جانباً آثار كورنيل وراسين ولافونتين ، ليتملّق بمولّدات موريس روستان ، وجان ايكار ، وراوول بونشون ؟

ولا بدّ من الاشارة الى الدافع المادّي الذي اهاب وحده ببعض الناس الى تأليف الكتب المدرسيّة. وغنيٌّ عن البيان أن كتاباً موضوعاً ليُباع في بيروت ، ودمشق، وبغداد ، وعمّان ، ورباط ، وتطوان، معاً ، لا يمكن ان يمتاز بصفات خاصّة ، فيوافق بيئة من التلامذة محدودة . واذاً فلا بدّ من ان يهتمّ المؤلّف بوصف مناظر خياليّة ومناطق وهميّة يزعمها مشتركة بين هذه البلاد جميعها ، وهي في الحقيقة لا توافق واحداً منها. او ان يلجأ الى الاغتراف من مجاميع الحكايات العربية القديمة ، من تلك التي راقت الاجيال الماضية في القرون المتعاقبة ، دون ان يكون لها سند في نقطة معيّنة من هذا الكون الفسيح .

وأية قيمة لكل هذه الكتب ؟

على اننا لا نهمل الاشارة الى ما امتاز به الكثير منها من التقدّم بالنسبة الى كتبنا التدريسية قبل عشرين سنة. فان مظاهر الطبع ، والإخراج ، والتصوير ، والاهتمام بشرح النصوص والمفردات الصعبة ، وتنويع التمارين ، لجهود جديرة بالذكر يُشكر عليها اربابها .

۞

وننتقل من كتب القراءة والتاريخ والجغرافية الى كتب الصرف والنحو .

منذ ان نشأ النحو — والنحو العربي خاصة — نشأت النقود والمناقشات والمشاحنات . ولم يكن مرور الزمن الّا ليزيدها نشاطاً وسلاطةً . حتى اصبحت تلك القاعدة ، او تلك الشاذّة ، وقد ظهرت لفلان لا اهمية لها ولا مجال في الاستعمال ، تبدو في اعلى درجات الخطورة لمناظره. واذاً فيجب على التلامذة ، وقد أُصيبوا بدُوار هذه المشاحنات المستطيلة، ان يحفظوا القاعدة ، وما شذّ عنها ،

وما شذّ عن هذا الشذوذ ايضاً. وقد رغب بعض الموفّقين في التخفيف من هذه الاعباء بتسهيل مبادئ العربية ، فلم ينجحوا النجاح التامّ . وظلّت كتب النحو عسرة الهضم ، سيئة الاسلوب ، وظلّ تدريس النحو العقبة الكؤود في سبيل التعليم الناجع .

اللغة العربية لغةٌ صعبة .

هي عقيدة يتناولها الناس مسلّماً بها ، فيقرّونها مغمضي العيون ، ويرددونها بسكينة من اطمأنّ ضميره الى انه بذل جهده في مقاومة القدر المعاكس ، فلم ينجح . واذا بنا نرى كل شيء صعباً في اللغة العربية : الصرف ، النحو ، المفردات ، التركيب ، الاصول ، حتى القراءة . . . ثم نجود بأحكامنا هذه على الناس ، فنقيم مظهراً من المجد والفخار لمن يتقن العربية ، وشيئاً من العذر والتجاوز لمن لا يتقنها . . .

على انها لغتنا الوطنية . ونحن ، وان تكلّمنا عن لبنان القائم جسراً بين الشرق والغرب ، عن لبنان المتجه نحو البحر المتوسط (ذاك البحر الذي لا نراه اقرب الى الغرب منه الى الشرق) عن لبنان المتعدّد الألسن ، فاننا نقرّ هذا على شريطة ان يكون المركز الأول ، في هذه الالسن المتعددة ، للساننا الوطني .

ونحن ، وان نُخِصّ اللغة الفرنسوية ضيافة سمحاء في تعليمنا الثنوي والعالي — على انها ضيافة نفعية ، والحق يُقال ، لاننا قد نستصعب تدريس العلوم العصرية والفنون المتقدمة يوماً عن يوم ، كما نستصعب وصولنا الى مستوى العلم العالمي ، باستعمال اداتنا السامية القديمة وحدها — فلا بدّ لنا من إقرار لغتنا وحدها في أسّ تعليمنا الابتدائي ، لا ننفي من التعليم سائر اللغات . ولكنّ نظرة دقيقة الى ما نلناه من نتائج في مدارسنا الابتدائية ، رسمية كانت او خاصة ، تدفعنا الى الميل نحو توحيد اللغة في السنتين الأوليين من التعليم الإعدادي ، على الأقل . فلا نرى عندئذٍ خرّيجي مدارسنا الدينية خاصة ، ولا سيما خرّيجاتها ، يغتبطون بانهم لا يفهمون الّا الفرنسوية ، حين انهم ، في الحقيقة ، لا يفهمون

فهماً دقيقاً لا هذه ولا تلك من اللغتين .

◻

ولكن ما العمل بالمنهاج ؟

المنهاج الذي يفرض العربية والفرنسية منذ السنة الاولى من التعليم الابتدائي ؟ المنهاج الذي يطلق الحرية في تدريس بعض المواد ، فتُلقى موادها إما بالعربية وإما بالفرنسية . فتكون النتيجة انها تُدرّس باللغتين معاً ، وفقاً لقدرة المعلّمة (واخصّ الكلام بمدارس البنات) البارزة بغنى مفرداتها الفرنسية ، وتعوّدها جمع هذه المفردات بجمل عربيّة النسق . واذا بنا نسمع ، حتى في امتحانات البكالوريا ، في مادّة التاريخ والجغرافية ، اجوبة مضحكة تتشابك فيها اللغتان وتتساندان على اسلوب عجيب غريب . وكأنها أمثلة متقدّمة لما ستكون عليه لغتنا ، بعد خمسين سنة ، ان لم نتدارك هذا الخطر فنسرع باصلاح مناهجنا المدرسية اصلاحاً جدّياً حاسماً . ولا يخفى ان المناهج توضع في خدمة التعليم ، وليس التعليم في خدمة المناهج . حتى اذا ظهر تنافر بين حاجات التعليم والمنهاج ، كان الخطأ من المنهاج وحده فوجب تغييره او اصلاحه .

◻

وكما اشرنا الى هذا النقص البارز في موافقة حاجات التعليم ، يجب ان نشير الى ما يتصف به المنهاج من نقص في الناحية العملية . لقد شهدنا ، لسنتين ، امتحانات احدى عشرة طالبة لبنانية في فحص الشهادة الابتدائية ، سُئلن جميعهنّ ، في مادة التعليم العملي ، عن كيفية صنع الخبز . فكان ان تسعاً منهنّ أهملن ذكر الملح . ولم تكن مشكلة الملح من المهملات في بلادنا اذ ذاك .

ومعلومٌ انّ المعلّمين والمعلّمات يشاركون المنهاج في تبعة هذا الإهمال للشؤون العمليــة ، على انهم لم يكونوا لينصرفوا الى التعلّق بالنظريّات ، لو كانت الناحية التطبيقية في التعليم الابتــدائي ، ولا سيما في التعليم المنزلي ، واضحة التحديد ، بارزة الاتجاه .

ثم الا يتّسع المجال ، الى جنب التعليم المنزلي ، لتعليم زراعيّ يكون اجدى من ذلك العمل الرمزي القائم بغرس نبتة ، كل سنة ، في اول احد من

كانون الأول ، والذي لا يمثل في نظر التلميذ — وغالباً ما يكون في نظر المعلم ايضاً — سوى يوم فرصة تعطل فيه الدروس ؟

ينبغي للتعليم الزراعي في مدرسة القرية ، ان يتساوق مع التعليم التاريخي والجغرافي ، مع احترام التقاليد المحلية ، والعيشة العائلية . فترمي كلها الى تعزيز علاقة الولد بمحيطه ، بأرض آبائه واجداده ، فتصرفه عن المدينة وعمّا فيها من تجاريب ومخاطر . وكيف القيام بذلك ، اذا اتكلنا على معلّم غريب عن المنطقة ، تائه في محيط يختلف كل الاختلاف عن المحيط الذي نشأ فيه ، او الذي بناه خياله ؟ حتى اذا سنحت له فرصة عيد او يوم عطلة ، أسرع نحو المدينة الجذّابة ، ولم يعد منها متذمّراً الا على اليقين بانه ترك الجنة لتلك المنطقة اللعينة . وكيف تريدون الّا تؤثّر هذه المرارة المؤلمة في تلاميذه — وقد يكون على غير قصد منه — فتدفعهم الى تذوّق هذه المدينة المجهولة الجذّابة ، معززةً فيهم دُوار التشرّد والانفلات .

❁

وقد يطول بنا الكلام اذا تتبعنا اقسام المنهاج الابتدائي جميعها . فنخطئ الصبر بتفصيل انتقادات مهمة ولكنها مما لا يتسع له مجال هذه الاحاديث . فاذا استقامت نيّة حكومتنا في اصلاح التعليم ألّفت لجنة من ذوي الاختصاص تقوم ، دون شكّ ، بعمل جزيل الفائدة .

ولنكتف الآن بسبر ثلاث نقاط من منهاج دار المعلّمين والمعلّمات .

النقطة الاولى : في باب الاخلاقيّات والمعلومات المدنية . اننا نفتش عبثاً ، في هذا الباب ، عن مركز الاله الخالق ، والنفس البشرية ، ورأس المسؤولية الاخلاقية .

النقطة الثانية : في باب اللغة والآداب العربية . أوَ ليس عجيباً ان هذا التعليم المُلقى على معلّمين لبنانيين ، لا يتبسّط في ذكر الدور العظيم الذي قام به اللبنانيون في نهضتنا الادبية الحاضرة ؟

النقطة الثالثة : في باب التاريخ والجغرافية . وهنا يسهل القول ويطول ، حتى لا نقول شيئاً .

بيد اننا ، اذا استثنينا هذه النقاط وامثالها من النواقص التي يسهل تداركها ، نرى دار المعلمين اداة الخلاص الوحيدة التي يمكن ان يستند اليها في اصلاح تعليمنا الابتدائي ، على شريطة ان يبادر اولاً الى إصلاحها هي، فتدخل فيها بعض التحسينات الجدية .

من ذلك انه ينبغي ان تحتل مكاناً خاصاً بها . وقد كان من هم حكوماتنا السابقة انها فكرت بانشاء « المشاتل » الزراعية ، والمؤسسات لتحسين نسل الخيل . فلا بدع ان نأمل من حكومتنا الجديدة بان تهتم اولاً بتحسين نسل المعلمين .

فاذا كان ذلك ، أمكننا ان نرى الى جانب قاعات الدروس ، في هذه الدار الجديدة، بستاناً صغيراً ينصرف فيه الطلاب الى تطبيق دروسهم الزراعية، تلك التي ظلوا يمارسونها الى اليوم ، على المقاعد الخشبية . واذا ألحق مطبخ مرتب بهذه المدرسة ، سهلت مهمة ارباب التعليم المنزلي ، ذاك التعليم الذي يلحقه المنهاج « بالاعمال اليدوية » خاصاً بها ساعتين في الاسبوع ، والذي لم يمكن اجراؤه ، حتى اليوم ، الا على الورق .

اذا تم هذا الاصلاح في بناء دار المعلمين ومعداتها ، وفي منهاجها ، وفي ادارتها خاصة ، حق لنا ان ننتظر الخير الكثير . عندئذٍ تفتح ابوابها لمرشحي التعليم في المدارس الرسمية والمدارس الخاصة كذلك . فيؤمها هؤلاء معينين ، من قبل رؤسائهم الدينيين ، ولكنهم يخضعون لأنظمة المدرسة المختلفة في المباريات ، وامتحانات الاجتياز ، والشهادة ، شأنهم في ذلك شأن الطلاب الرسميين . حتى اذا نالوا شهاداتهم ، انتشروا يطبقون الطرق التربوية نفسها في مختلف مدارسهم الخاصة . وقامت الحكومة بدفع رواتبهم كما تدفع لمعلميها انفسهم . وهكذا تحل مشكلة الاعانات المدرسية العويصة ، تلك الاعانات التي يتبارى رؤساء الاديان في المطالبة بها كثيرة متتابعة . فبدلاً من أن توزع عليهم اموالاً ، كما هي الحال اليوم ، توزع اشخاصاً ، اذا صح التعبير ، اي معلمين حائزين على الشهادة التعليمية يعينهم اولياء المدارس الخاصة ، ويقوم بتعليمهم وتهذيبهم التربوي اولياء المدارس الرسمية .

هذا المبدأ في التعاون التربوي بين نوعي التعليم تستند اليه الشريعة الانكليزية

في هذه الشؤون . وقد ادّى الى افضل النتائج حتى اليوم .

۞

مَن طلب الاعانة رضي بالتفتيش والرقابة . ولا شكّ في انّه ، اذا أُنشئت دائرة رسمية للتفتيش تضمّ اعضاء لا نزاع في جدارتهم ، وسعة نظرهم ، واخلاصهم للمصلحة التعليمية ، وللروح الوطنيّة الحق ، خطا هذا التعاون بين التعليمين خطوة واسعة ، بل حقّ لنا ان نغتبط بضمانة استقراره . حتى لا تمرّ السنوات المعدودة الّا وتتغيّر الألوان الدكناء في هذا المشهد المؤلم . وبدلّ ان يكون لنا مدرستان متعاكستان ، تزجّ فيهما بابنائنا مضطّرين ، فتحتالان على الحياة ، جنباً الى جنب ، تتجاهل الواحدة وجود الاخرى ، اذا لم تحاربها ؛ تتقارب نزعاتهما شيئاً فشيئاً حتى تنصهرا في مدرسة واحدة تجمع بين حسنات المدرستين ، متخلّصة من سيئاتهما . وعند ذلك ، بدل المدرسة الرسمية والمدرسة الطائفية ، يُصبح لنا مدرسة واحدة هي المدرسة الوطنية .